ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 365-385

آليات فض النزاعات الدولية حول المياه في ظل القانون الدولي الجديد

Mechanisms for Resolving International Water Disputes under New International Law

د.ديدوح عبد الرحمان*
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2021/5/29 **تاريخ القبول:** 2023/7/13 **تاريخ النشر:** 2023/9/11

ملخص:

تتجلى نتائج الدبلوماسية الحديثة في وثائق دولية مختلفة أهمها المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق والتي تعتبر صورا معبرة على التفاهم والتعاون بغرض نشر السلم والسلام الدوليين. يبدو أن القانون الدولي يتعامل مع مشكلة الاستنزاف المتنامي للموارد العالمية، وخاصة المياه، بين مبدأ سيادة الدولة ومبدأ التراث الإنساني المشترك؛ وبسبب التزايد الديموغرافي المضطرد، فإن هذه الموارد العالمية تستهلك، مما جعل هذا الكوكب في حالة خطر، ومن ثم أضحت الدبلوماسية مطالبة برعاية العلاقات الدولية في ظل التعاون والتشاور والابتعاد على القوة كما نصت على ذلك المواثيق الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي؛ النزاع الدولي؛ الدبلوماسية؛ التحكيم؛ التفاوض؛ الصراع.

Abstract*:*

The outcomes of modern diplomacy are evident in various international documents, primarily treaties, agreements, and conventions, serving as expressive symbols of cooperation and understanding to promote global peace. International law confronts the growing issue of depleting global resources, especially water, navigating the delicate balance between state sovereignty and shared human heritage. Due to continuous demographic growth, these global resources face increasing consumption, putting the planet at risk. Consequently, diplomacy emphasizes the need for fostering international relations through cooperation, consultation, and a commitment to non-coercive methods, as stipulated in international charters.

Keywords: Water Security; International Conflict; Diplomacy; Arbitration; Negotiation; water resource dispute.

* المؤلف المراسل.

مقدّمة:

يعرف العالم في الوقت الحاضر صراعات حول المياه عبر مختلف العالم، بسبب اشتراك العديد من الدول في الأنهار التي تعبر أقاليمها، وهي صراعات عاشتها المجتمعات أيضا في الأزمنة الغابرة. ومن ثم أصبح حل النزاعات من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بمختلف تنظيماته نتيجة الاختلافات في المواقف والآراء حول هذه المواضيع الحساسة ونظرا لما يترتب عن ذلك من آثار داخلية وخارجية.

وانطلاقا من هذا الواقع، كان موضوع النزاعات حول المياه إحدى أولويات المجتمع الدولي المعاصر حيث أنه منذ القرن 19 وتحديدا من مؤتمري لاهاي للسلام سنتي 1898 و1907 وبمبادرة من قيصر روسيا نظرا لما عرفته الدول الأوروبية من نزاعات وحروب، إلى ضرورة إيجاد حزمة من الآليات والوسائل السياسية والقانونية لفض تلك النزاعات للحفاظ على الأمن والسلم العالميين، ليأتي بعد عقود من ذلك ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 ليؤكد هذه المساعي.

إشكالية البحث: تعد الصراعات على الموارد المائية في العالم المعاصر امتدادا للصراعات على الحدود وطريقة استغلال واقتسام الموارد المشتركة بين الدول عبر حدودها، ولهذا تكمن أهمية الموضوع كون هذه النزاعات قد تتسبب في صراعات وحروب بين الدول تكون أكثر فتكا وذلك ما لم تلعب الدبلوماسية الدولية دورا هاما في فض النزاعات استباقيا، لأن الحل لا يكون إلا في تطبيق القواعد الإنسانية والقانونية المتعارف عليها دوليا، وعليه يمكن طرح إشكالا عاما كيف تعمل آليات فض النزاعات الدولية حول المياه في ظل القانون الدولي الجديد؟

الفرضيات: تحاول هذه الدراسة محاولة اثبات الفرضية التالية: والتي مفادها أن الأمن المائي أصبح موضع اهتمام كل الدول عبر العالم، وهذا سيدفع بالدبلوماسي الخاصة بفض النزاعات لأن تكون مدخلا للتفاوض الحقيقي والتعاون لحل أزمة المياه بالاعتماد على

الاتفاقيات الدولية وعدم اللجوء إلى القوة. أما الفرضية الثانية فهي كالتالي- يمكن أن تتطور أزمة المياه وتتسبب في لجوء الدول إلى استعمال القوة نظرا لندرة هذه المادة الحيوية وتناقصها نظرا للطلب المتزايد عليها في كل المجالات.

ومن ثم لا بد من رؤية مستقبلية لتجنب كل ما من شأنه خلق جو التوترات والنزاعات بين الدول المتشاركة في مصادر المياه.

الهدف من البحث: دراسة الطرق والآليات السياسية والقانونية التي تضمنتها المواثيق الدولية ووجوب الالتزام بها من أجل السلم والسلام الدوليين طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

المناهج المعتمدة: اعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين اثنينهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للتمكن من دراسة هذا الموضوع والوصول إلى المبتغى من وراء هذا التحليل.

.1. الإطار النظري للدراسة:

1.1 في مفهوم الأمن:

إن موضوع الأمن، كان و لا يزال إحدى الدوافع التي تتحكم في سلوك الأفراد والمجتمعات منذ أن ظهرت البشرية على وجه المعمورة، حيث أصبح الإنسان، أينما حل وارتحل، يبحث عن كل الأمور التي تجنبه وتبعد عنه الخوف والضرر والمصائب، ساعيا وراء ما يكسبه الأمن والاستقرار والطمأنينة... وبالتالي مكن هذا البحث عن الأمان والاستقرار، من التفاف الأفراد والمجتمعات مع بعضها البعض، والتعايش في محيط إنساني ضوابطه الجوار والإخاء والتكامل. ما جعل الفرد يذوب في الجماعة، وبذلك أصبح الأمن هو سعي الإنسان، إلى إقامة علاقات مع غيره. فالتطور المفاهيمي للأمن، أعطي نفس المفهوم للدول التي لا يمكن لها العيش لوحدها، والتي تسعى دوما إلى إقامة علاقات مع غيرها، بحكم الحاجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. جاء في لسان العرب ""إن الأمن

والأمانة ضد الخوف والإيمان ضد الكفر""[1] وفي حديث ابن عمر قال; أتى رجل رسول الله ﷺ قال من المؤمن قال من ائتمنه الناس على أموالهم وأنفسهم ".[2]

فالأمن هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة، بإشباع الدوافع العضوية والنفسية، واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد من مخاطر، ذلك الشعور: إما الأمن كإجراء، وهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة من تصرفات تحميه وتقيه من التهديدات، وتحقق له حاجياته الأساسية، والرد للعدوان الذي يهدد كيانه، ومن ثم، فلابد من سلطة توفر هذا المطلب الأساسي. والعادة تقتضي أن الدولة هي المسؤولة على أمن مواطنيها، وبالتالي، يتم تنظيم المجتمع تنظيما ; تتوفر فيه الطمأنينة والسكينة والأمان.[3]

والأمن لا يقتصر على التحرر من التهديدات العسكرية الخارجية، ولا يمس فقط الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، إنما يمتد مفهومه ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فهو متعلق بالاستقرار الداخلي للدولة، بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي، وبالتالي فإن الأمن الحفاظ على الأهداف الاقتصادية والأمان.

2.1 الأمن والبيئة:

وقبل الحديث عن الأمن البيئي، لابد وأن نعرف البيئة وعلاقتها بالأمن عامة. إنها الأرض التي نفترش، والسماء التي نلتحف، والهواء الذي نستنشق، والماء الذي نشرب، والكائنات كلها التي تحيط بنا. إنها تزود الإنسان والكائنات الحية بعناصر بقائها والموارد المادية اللازمة لاستمرار حياتها. إنها إذن الهواء والماء والملبس والمسكن، ومن ثم، فإنها تحدد شروط حياتنا وثقافتنا من مأكل ومشرب وتعليم وتربية.

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، نسقه و علق عليه ووضع فهارسه علي بشرى (بيروت: دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1988) ص 233.

[2] أخرجه ابن ماجه (3934)، وأحمد (24004) مطولاً.

[3] هيثم الكيلاني، **الأمن القومي وجامعة الدول العربية**، مجلة شؤون عربية، تونس،1987، ص 57.

وإذ كان موضوع البيئة سابقا من المواضيع سهلة التعامل، أصبح حاليا، بعد التزايد الكبير في الديمغرافية، وكثرة وتنوع التصنيع، وما ينجم عنه من نفايات، وبعد التصحر وانجراف التربة وتآكل الأوزون وتنوع الغازات، إضافة إلى تغيير المناخ والأنشطة البشرية، من المواضيع الصعبة المنال وقد عرفت الكرة الأرضية تدهورا كبيرا في مجال الطبيعة، والتي لازال استنزاف مواردها مستمرا. هذا إضافة إلى التغيرات المناخية التي تؤثر على الإنسان والحيوان والنبات. الأمر الذي أدى بالمجتمع الدولي لعقد العديد من الندوات الدولية.

لقد تعاظمت القضايا البيئية، وتفاقمت خلال القرن الماضي والحالي، نتيجة الجفاف والتصحر وتلوث المياه العذبة والبحار والمحيطات، وظاهرة التغيير المناخي والاحتباس الحراري وظاهرة انقراض الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية، وبروز النفايات كمشكلة تواجه الدول والمؤسسات المحلية، الأمر الذي يقضي بالتدخل السريع لإنقاذ ما تبقى من الطبيعة. ولن يتأتى ذلك، ما لم يكن هناك تعاون دولي، لأنها مسؤولية عالمية قبل كل شيء. فمشاركة كل التنظيمات العالمية والإقليمية والمحلية، والمنظمات المتخصصة، هي السبيل الأوحد لتوفير الأمن البيئي. كما أن البحث عن الآليات المجدية، والأطر القانونية الصارمة لمواجهة الأخطار البيئة، ضرورة حتمية. ولا يمكن لأي دولة مواجهتها في معزل عن المجتمع الدولي لأن الأمن البيئي: متعلق بالأمن العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة الإهمال أو الحوادث أو سوء الإدارة. ولا يمكن الحفاظ على الأمن الدولي، دون تحقيق الأمن البيئي.[1] خاصة وأن الوضع الحالي للطبيعة قد تفاقم. فظاهرة التصحر والجفاف، ونقص التساقط المطري، وندرة المياه، وتناقص الإنتاج الفلاحي، ونسبة النمو السكاني المتزايدة، والتوسع في الصناعات: أدى إلى خلخلة النظام والأمن البيئيين. إن عمليات الزعزعة التي تشنها يد الإنسان، تعزز وتكمل العمل التحويلي الذي تمارسه العوامل

[1] الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، التقرير السنوي حول التطور الإنساني . 1994، ص 28.

الطبيعية على البيئة،[1] فلقد أدى التركز الصناعي وما تبعه من تجمعات ضخمة، إلى تلوث البيئة الطبيعية بشكل يضر بحياة الإنسان، ويهدد استمرارها، وتنتج عنه أمراض كثيرة مستعصية.[2]

فالزيادة المفرطة في استخدام الموارد الطبيعية، وتلوث ونضوب الكثير من هذه الموارد والتغيرات المناخية، والثقب في طبقة الأوزون، وانبعاث الغازات، ونقص الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات الخضراء، وقلة منسوب المياه، وتلوث مصادر المياه الجوفية، من مخاطر الأمن البيئي. ومن المعلوم، أن هناك عددا كبيرا من الموارد غير المتجددة، معرض للنفاذ نتيجة الإفراط في الاستهلاك والإنتاج، ما يؤثر حتما على الأمن البيئي. وخير دليل على ذلك، النفط. ما دفع الدول المنتجة، إلى محاولات عدة للتخفيض من إنتاج هذه الطاقة، ومحاولة استبدالها. هذا التبديد في الاستخراج والاستنزاف دفع بعض الدول، إلى البحث عن موارد طاقوية أخرى، كالغاز الصخري، رغم الثمن الباهظ للتكلفة. وتبقى الإستراتيجية الصناعية لدى الدول المنتجة للموارد الطاقوية كالبترول والغاز، إحدى أولوياتها خصوصا إذا علمنا أن التكنولوجيا لاستخراج هذه الطاقة، لازالت في يد الغرب المتقدم، وإن كنا نعيش في عالم قربت وسائل الإعلام والاتصال بين شعوبه فتزايد القدر المشترك من أهداف وقيم البشرية في مجموعها.

وكما أن الأمن الدولي يتحقق في إطار جماعي، فإن البيئة هي بدورها وحمايتها والمحافظة عليها، لا تتم إلا في إطار جماعي: يشمل كافة الفاعلين والأطراف التي تعيش في هذا الإطار. وبذلك، لا يمكن تحقيق الأمن البيئي، دون التعاون وتبادل الخبرات والتجارب، لأن الأمن البيئي لا يقل أهمية عن الأمن الغذائي، والصحي، والمائي، والعسكري... لأن العلاقات بين الأمن متشابكة ومتبادلة.

[1] فيديل كاسترو، **أزمة العالم الاقتصادية الاجتماعية** (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب طبعة1983،1) ص 133.

[2] إسماعيل صبري عبد الله، **في التنمية العربية** (بيروت : دار المستقبل العربي، الطبعة 2، 1983) ص 103.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد: 12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 365-385

فالتحدي الصناعي والتقدم التكنولوجي في كل المجالات، يتقرران اليوم، بمدى التعاون الإقليمي والدولي، والمشاركة الفعلية للمراكز العلمية، في ضمان الأمن البيئي. فالزحف البشري والعمراني، أثر على الطبيعة وزاد في درجة تآكلها في المناطق الحضرية، بما في ذلك الإقطاع من الأحزمة الخضراء *Green Belts* حول وداخل المدن، تحت وطأة الزحف العمراني.[1] سيسدل الستار على عصر الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي لتلبية الاحتياجات المتزايدة على الطاقة، ليحل عصر استعمال الطاقة الشمسية والانصهار النووي[2]

3.1 الأمن المائي.

ضمن سياق الأمن البيئي يدخل الماء كأحد اهم الشواغل الدولية لتحقيق الأمن الدولي والذي تتعاظم مسائله يوما بعد يوم وكثيرا ما يحذر الدارسون في أنه سيكون سبب الموجة القادمة من الصرعات.

إذا كان الأمن المائي، عبارة عن كميات المياه الجيدة والصالحة للشرب، للاستخدام البشري، المتوافرة بشكل يلبي الاحتياجات المختلفة. كما ونوعا مع ضمان استمرار هذه الكمية. فهو يرتبط ارتباطا وطيدا بأنواع الأمن المختلفة، خاصة الأمن الغذائي، والأمن الصحي، والبيئي. ذلك أن نقص كميات المياه تؤدي حتما إلى الإضرار بهذه الأنواع الأخرى عبر العالم. ولذلك وجدنا الإنسان قد اهتم من قديم الزمان، بموارد المياه، لاعتماده عليها في استمرار الحياة، باحثا عن المناطق التي تتوفر فيها المياه ليستقر فيها ويبني حضارته.

وإذا كانت الموارد المائية، تشكل أحد أهم الموارد الطبيعية التي ركزت عليها مفاهيم التنمية المستدامة لارتباطها الوثيق بالبيئة والتنمية الشاملة، فهي في حقيقة الأمر، المصدر الرئيسي لجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ علبها. إن مسألة الأمن المائي، تزداد صعوبة وتعقيدا في العالم، نظرا للظروف الطبيعية.

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، **صور المستقبل العربي** (بيروت: الوحدة العربية، 1989)، ص 84.

[2] منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الكويت: فمجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي، 1987) ص 68.

وللحفاظ على هذه الثروة المهددة بالندرة والنقصان. وللحفاظ على الأمن المائي: يجب ترشيد الاستهلاك واستخدام الأجهزة الحديثة في التنقيب والري، وضرورة التوعية والتعبئة حول أهمية المياه والحفاظ عليها عبر وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات، وإعادة استخدام المياه العادمة وتوجيهها نحو الصناعة والزراعة على حد سواء، والتركيز على إقامة مشاريع كبرى لتحلية المياه، بغية مواجهة الطلب المتزايد على المياه.

وقد غدا موضوع الأمن المائي، مدعاة لبعض الدول المرشحة لاستقبال الحروب والنزاعات مستقبلا نتيجة الندرة المائية، واستراتيجياتها الأمنية، تضعه على رأس هذه الأولويات، حيث يمكن صانعوا القرار من أن يضعوا تحليلا فنيا واقتصاديا وجغرافيا وسياسيا لتفادي الصراعات والنزاعات، ومواجهة أزمة ندرة المياه، إذ لازال الأمن المائي وإلى الأبد، مرتبطا بالأمن الغذائي وغيره من الفضاءات الأمنية الأخرى كالأمن الصحي والأمن البيئي... فلقد أكدت الدراسات المائية أن جل النزاعات والصراعات المتفاقمة في العالم خاصة في الدول المشتركة في المياه الجوفية والسطحية ليس عشوائيا، وليس مبالغا فيه ، فالقضية تحمل في طياتها أبعادا سياسية واستراتيجية وتكون سببا رئيسيا في نجاح الخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم وتأمين الرخاء والرفاه وتعزيز السلام والمحبة والاستقرار بين لشعوب الدول المتشاطئة على الأنهار عابرة الحدود.

فالأمن المائي يتناول حماية البيئة، ويهدف للحفاظ على صحة الإنسان والحيوان ويحافظ على الطبيعة التي تتدهور من وقت لآخر بفعل العوامل الطبيعية من جهة، وبالفعل البشري الذي لا يزال لم يعره بعد، الأهمية الكبرى من وراء حماية كل الموارد المائية، سواء الجوفية أو السطحية أو مياه الآبار والينابيع، أو المياه في المحيطات والبحار والأودية، وهذه مسؤولية ملقاة على المنتظم الدولي وعلى كافة الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية، وعلى المواطن أينما حل وارتحل. كما يسعى الأمن المائي لضمان الحكامة الرشيدة للموارد المائية باعتبارها مصدرا حيويا للحياة، ووسيلة للقضاء على الفقر والجوع من خلال العمل الزراعي

وبالتالي بلوغ الأمن الغذائي الذي تنشده كل السياسات الدولية المحلية للخروج من التبعية الغذائية. كما أن الإستراتيجية المائية تهدف إلى الاستخدام المستدام للموارد المائية والتي تتمثل في حماية والحفاظ على المياه والموارد المتاحة. فالماء يلعب دورا رئيسيا في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية باعتبار أن خطط التنمية المستدامة، تعتمد على الموارد المائية من حيث النوعية والكمية، وهي ذات أهمية للحفاظ على حيوية نظام البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي... ونظرا للدور البالغ الأهمية الذي يلعبه فالماء قي ظاهرة الحياة على سطح هذه الأرض.

4.1 الأمن الغذائي:

نظرا لارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي، تهدف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر والجوع وإلى الرفع من مستوى التغذية حفاظا على صحة الإنسان، إذ يستوجب الأمر الرفع من الإنتاجية وتحسينها، خاصة وأن الوسائل والتكنولوجيات الحديثة لتحسين المردود الفلاحي متوفرة، بالإضافة إلى البحوث والدراسات العلمية لمحاربة أضرار الفلاحة والنبات يشكل عام. ومن ثم خصص المنتظم الدولي وكالات أممية[1] تعمل في سبيل الأمن الغذائي نذكر منها:

- برنامج الأغذية العالمي بهدف تقديم المساعدات إلى أكثر من 80 مليون شخص قي 80 بلدا، بهدف القضاء على الجوع والفقر في العالم.
- البنك الدولي: يمثل إحدى الهيئات المدعمة للأمن الغذائي من خلال مساعداته للزيادة في المنتوج الزراعي، ويعتبر الصندوق التنمية الريفية من أولوياته من أجل تحسين حياة الشخص عبر العالم خاصة في ميدان الغذاء،كما يهدف إلى تشجيع أساليب الزراعة

[1] الأمم المتحدة، تقرير المنظمة العالمية للتغذية (2019 نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2019)، ص 11، تم تصفح الموقع في: 28 ماي http://www.fao.org/news/archive/news-by-date/2019/ar2021/

الذكية المراعية للمناخ واستعادة الأرض الزراعية المتدهورة ،وخلق محاصيل أكثر مرونة وتحسين التخزين والتبريد الغذائيين استعدادا ليوم الفاقة والحد من خسائر الفائض في المنتوجات الزراعية.

- الصندوق الدولي للتنمية الريفية: يهدف هذا الصندوق إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية والقضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية ورفع الإنتاجية.وعلى مر العقود الثلاثة الماضية قدم هذا الصندوق مساعدات لأكثر من 400 مليون شخص في المناطق الريفية.[1]

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة *FAO*: ومن الأهداف الرئيسية لهذه الوكالة الأممية القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، الدفع نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الدول المحتاجة للدعم التكنولوجي والمالي والاستشاري، كما تهدف إلى بلوغ الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية(الأرض والهواء).

5.1 الأمن الصحي:

الأمن المائي والأمن الصحي متلازمان. حيث أن الفقر المائي يؤدي حتما إلى الفقر والجوع وبالتالي تفشي الأمراض المختلفة والأوبئة المتأتية من المياه. فندرة المياه تؤثر على كافة الأنظمة الإيكولوجية وعلى الطبيعة وكل الكائنات بالإضافة إلى ظهور الجفاف والتصحر. من ثم أصبح حق الحصول على الماء في قلب انشغالات المجتمع الدولي واعتبره من الحقوق الأساسية للفرد، مدركا أهمية معالجة وتطهير مياه الصرف الصحي وإعادة استعمالها لأغراض زراعية وصناعية. ويستدعي الأمر إذن حماية موارد المياه كيفما كان نوعها السطحية والجوفية والبحار والمحيطات ومياه الأنهار والينابيع، حفاظا على الصحة الإنسانية والحيوانية والنباتية. (وفاة 3.030.000 بسبب مضاعفات الولادة والحمل- يموت 9.5مليون طفلا قبل بلوغ الخامسة-هناك 02 ملايين إصابة بنقص المناعة و9.6 مليون حالة سل جديدة و214

[1] المرجع نفسه.

مليون حالة ملاريا- ويموت أكثر من 70 مليونا قبل سن 70 سنة بسبب أمراض القلب والأوعية وأمراض السرطان- يمو03 مليونا بسبب تلوث الهواء..) (تقرير منظمة الصحة العالمية، 2018، 42).[1]

وبظهور جائحة ""كورونا""*Corona Covid 19* في ديسمبر 2019 هذا الوباء الذي أدهش العالم وحيره لانعدام التلقيح، والذي تسبب في إصابة الملايين من البشر وموت الآلاف، فلقد عمدت الدولة إلى تكليف لجنة علمية من الخبراء لمتابعة الوباء، واتخاذ إجراءات الحجر الكلي والجزئي لبعض المناطق من الوطن وتنصيب الوكالة الوطنية للأمن الصحي التي أوكل لها مهام إعداد إستراتيجية مدققة للخروج بالقطاع إلى بر السلام والرفع من السياسة الصحية في الجزائر.

6.1 الأمن الطاقوي:

من أهم الأهداف الاستراتيجية لأي دولة "موضوع الأمن الطاقوي"، باعتباره يهدف إلى تحقيق أمنها القومي. والعالم الآن أمام تحديات كبيرة لتحقيقه على أرض الواقع في ظل التزايد الطلب على الطاقة لدواعي اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي حتم على الدول التوجه نحو الاستثمار في هذه الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الحرارة من جوف الأرض، والطاقة المائية، التي ترتبط وتلازم هذا النوع من الطاقة في الصناعة والزراعة والاستعمالات المنزلية...). ويحتل الأمن الطاقوي مكانة خاصة عند جل الدول، إذ أنها اعتمدت دوما على الطاقات الناضبة كالبترول والغاز لتسيير آلياتها الصناعية والزراعية، وإن كانا يعتبران مصدرا دائما للتنافس والصراع الدوليين. ويتجه العالم الآن للاعتماد على الطاقة المتجددة بعيدا عن هذه الثروة الزائلة، وتبقى ضرورة توفير الميكانزمات والتكنولوجيات، ومصادر التمويل للتحكم في هذا القطاع الاستراتيجي الشغل الشاغل للدول.

[1] الأمم المتحدة، تقرير منظمة الصحة العالمية، (2018 نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2018)، ص 42، تم تصفح الموقع في: 28 ماي 2021، https://www.who.int/gho/publications/ar/

2. التهديدات الأمنية على الأمنية المرتبطة بالأمن المائي:

1.2 – عدم المساواة:

عدم المساواة في الثروة العالمية، من أهم العوامل المؤثرة على التنمية وعلى الأمن في العالم. إذ أن 85 شخصا في العالم، يمتلك ثروة تقارب ما يمتلكه 3.5 مليار من السكان، كما أن ارتفاع معدل عدم المساواة في الدخل المقدر ب 11% في البلدان النامية، في حين، تسجل منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، أعلى معدلات المساواة في قطاع الصحة، في حين، تسجل منطقة جنوب آسيا، أعلى مستويات لعدم المساواة في قطاع التعليم (بيانات مكتب تقرير التنمية البشرية). وبالتالي فإن عدم المساواة، هي من أهم العوامل التي تعوق التنمية وتكون من المسببات الرئيسية لزحزحة الاستقرار والأمن في العالم.

2.2–المخاطر الصحية:

إن الجوع والفقر وسوء التغذية والأمراض الناجمة عنها، من أخطر ما يهدد أمن الأسر والمجتمعات كلها. ولقد أصبح تسديد تكاليف العلاج والأدوية المستوردة بالنسبة للدول النامية، من أكبر العوائق التي تثقل ميزانيتها. والملاحظ، أن نسبة كبيرة من المرضى، خصوصا الأمراض المزمنة، يقترضون لتغطية مصاريف العلاج سواء في المستشفيات العامة أو العيادات الخاصة. فظاهرة بيع الكلى والأعضاء، أصبحت من أبرز ظواهر هذه المخاطر الصحية، ومن ثم فإنها تؤثر سلبا على الأمن الفردي والجماعي، ويمكن أن تؤدي هذه الحالات من الفقر والجوع والمرض، إلى بيع الأعراض والأصول لتغطية التكاليف الصحية.[1] وما ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي بدورها، إلا نتيجة لهذه الأوضاع المزرية التي تعرفها الكثير من الدول الفقيرة.

[1] الأمم المتحدة.، تقرير الأمم المتحدة حول المياه، (2016 نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2016)، ص 15، تم تصفح الموقع في: 28 ماي 2021 *http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-water-day-2016/*

ومن المخاطر الصحية، ورغم التطور العلمي الذي عرفه ميدان الصحة، لم يتمكن العلم الحديث، من معرفة أسباب الكثير من الأمراض السرطانية، والأوبئة الفتاكة لحد الآن، بالرغم من صرف الكثير من الأموال في مجال البحث الطبي والصيدلي. فمن بين الأمراض التي يتسبب فيها الفقر والجوع، نقص المناعة البشرية، والملاريا، والسل، وتفشي حمى الدنك وأنفلونزا الخنازير وغيرها.

بعد استعراض التهديدات التي يمكن أن تكون مشكل حقيقي للبيئة والسكان فإنها أيضا مدخلا لنشوء الحروب والتوترات الدولية لذلك كان النظام الدولي أوجد مجموعة من الأطر والآليات لحل هذه النزعات خصوصا تلك التي منشأها الأزمات البيئة وأهمها بطبيعة الحال الماء ويمكن استعراض أهم هذه الآليات كالآتي:

2. الدبلوماسية كنشاط في حد ذاته

تحتل الدبلوماسية في عصرنا الحاضر المقام الأول في اهتمام الشعوب قاطبة بالعلاقات الدولية، ولم تعد الدبلوماسية حكرا أو وقفا على الدبلوماسي الرسمي فقط بل أصبحت ضمن أنشطة المجالات العامة التي يحتاجها إليها كل مهتم بالشأن السياسي والشأن العام وكل صحافي وكل أستاذ وكل باحث فضلا عن كبار ضباط الجيش وموظفي الدولة. وبالتالي أصبحت الدبلوماسية علما وفنا ولباقة وتكتسي هذه الميزات من خلال ممارسات الشعوب الثقافية وأداء رسالة إنسانية عبر ذلك، وتحتاج إلى كثير من النشاط والحيوية والمرونة وسرعة البداهة وطول النفس وحسن التصرف؛ كما أنها تستند إلى تبادل الرأي والتشاور دون التعنت والاستبداد ومتابعة الحوار والمفاوضة الصادقة والرزينة وتهدف إلى إقامة السلم وصيانة السلام العالمي والحفاظ على العلاقات الدولية.

تقوم الدبلوماسية بدور هام في نطاق العلاقات الدولية وعلى طريقتها تتم إقامة هذه العلاقات وتدعيمها وعن طريقها تعالج كافة الشؤون التي تهم الدول وعن طريقها يمكن التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وعن طريقها كذلك يتيسر حل

المشكلات وتسوية الخلافات وإشاعة الود وحسن التفاهم بين الدول وعن طريقها أخيرا تستطيع كل دولة أن توطد مركزها وتعزز نفوذها في مواجهة الدول الأخرى. فهي بالنسبة للمجتمع الدولي إذن بمثابة القوى المحركة للحياة الدولية ومبعث نشاطها.[1] ولكن مع تعدد الفواعل والوسائل المشار إليها فقد تعددت الدبلوماسيات أيضا ولم تعد تقتصر على النشاط الرسمي فقط:

-1. الدبلوماسية الشعبية: عرفها فاضل زكي على أنها " تلك النشاطات التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير الشعبية بوسائل مجتمعية لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب". وقد أصبحت هذه الآلية من الآليات الأساسية في حل النزاعات القائمة بين أطراف النزاع، وهذه آلية فرضتها تطور العلاقات الدولية[2]

-2. الدبلوماسية المائية: هي مجموعة الأنشطة والفعاليات التفاوضية والدبلوماسية التي تستهدف حل قضية مائية معينة، وعبر هذه الآلية يتم حشد الكوادر والجهود البشرية وتخصيص الإمكانات المادية والرمزية خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف السياسة المائية على الصعيد الدولي، بحيث تكون هناك خطة استراتيجية مائية تسعى الأجهزة الدبلوماسية من خلال تحركاتها لتنفيذها تجنبا للنزاعات والتوترات.[3]

3. الآليات القانونية الدولية.

يمكن أن ينشأ النزاع الدولي بين دولتين حول موضوع ما من ناحية التفسيره القانوني للمعاهدات والاتفاقيات أو بسبب حادث طارئ أو إجراء يتخذه الطرفان ويثير تعارضا في مصالحهما الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية أو يؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة ويرافق هذا الخلاف دائما تباين في وجهات نظر كل منهما. فالنظام الدولي الجديد

[1] علي صادق اوهيف، **القانون الدبلوماسي والقنصلي** (القاهرة: منشأة المعارف، 1962)، ص 252.

[2] علي فاضل زكي، **الدبلوماسية ونماذجها المعاصرة**، مجلة السياسة الدولية،ع 43 (بيروت: الوحدة العربية1976)، ص 145.

[3] محمد سلمان طايع،إعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسية المياه المصرية،(السياسة الدولية،ع 200 أفريل2015) ص 45.

من حيث جانبه القانوني والخاص بقيم السلام والتعايش هو أمل لا يمكن إلا أن يكون نتيجة العمل التاريخي المشترك للشعوب. باستعمال ذكاء الإنسان المنظم كسلاح نقدي ووعي اجتماعي وأيضا كأداة للتشييد المتماسك للمجتمع، كل هذا يشكل إحدى الوسائل السامية للتغيير لحل الخلافات والنزاعات كيفما كانت. وتسعى إلى ذلك الدبلوماسية الشعبية بهدف تقوية الرأي العام في مختلف المجالات واستعمال الرأي العام في إدارة الأزمات.

وقد أشارت المادة 33 الفقرة 01 من ميثاق الأمم المتحدة إلى الطرق السهلة التي يمكن سلوكها لحل النزاعات الدولية إذ نصت على ما يلي: "يجب غلى أطراف أي نزاع من شأنه استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية"نقلا عن.[1]

وقد أكدت هذه المادة على الطرق المختلفة لحل النزاعات الدولية والخلافات حول المياه أو غيرها، فقد أكدت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على الطرق السلمية والدبلوماسية، والتي ذكرت في المادة 65 من اتفاقية فينا الدولية لقانون المعاهدات لسنة 1969. يضاف إلى هذا المسعى الدولي، طرق وآليات أخرى قانونية من أجل فض النزاعات والصراعات بين الدول وإدارة هذه النزاعات، فتصبح هذه الآليات ذات شرعية قانونية دولية. غير أن هذه الآليات لا يُلجأ إليها إلا في الحالات التي تعجز فيه الآليات السياسية عن إيجاد الحلول المناسبة للنزاعات حول المياه أوغيرها.

ففي موضوع المياه والأنهار، عرفت الساحة الدولية أكثر من 50 اتفاقية لفض النزاعات من جهة والملاحة بصفة عامة نذكر بعضها:

- المعاهدة الموقعة بين هولندا وألمانيا بتاريخ: 1785/08/02.

- معاهدة باريس الموقعة بين فرنسا وألمانيا بشأن الملاحة في نهر الراين بتاريخ 1814/05/30.

[1] سموحي فوق العادة، **الدبلوماسية الحديثة** (عمان: دار اليقظة العربية ليمبكس، 1973) 1973. ص. 78

- معاهدة حول نهر الدانوب بباريس 1856 ولندن 1883.
- الاتفاق حول مياه النيل سنة 1907 بين مصر والسودان حول مياه النيل.
- اتفاقية بين فرنسا وإيطاليا بشأن نهر رينو و روافده ومعاهدة فرساي 1919.
- المعاهدة المبرمة بين روسيا وفلندا سنة 1922 موضوعها عدم تحويل مجرى النهر أو إقامة منشآت مائية تؤثر على تدفق المياه.
- معاهدة لوزان 1923 التي أوجبت على الدول المشتركة بالأنهار الحفاظ على الحقوق المكتسبة للدول المتشاطئة.
- اتفاقية بين فرنسا وسويسرا حول نهر الراين 1926.
- الاتفاقية الروسية الإيرانية حول استغلال نهر "أراكس" بتاريخ 1957/08/10.
- الاتفاقية بين الهند وباكستان 1960 حول نهر "الهندوس".
- اتفاقية المنظمة الدولية لحماية الأرواح في البحر المعروفة اختصار بسولاس (SOLAS) وهي اتفاقية تعالج مسألة السلامة في البحار وأضيف فيها فصل جديد يشمل المتطلبات المتعلقة بالأمن البحري في الموانئ وعلى ظهر السفن وفي شركات الشحن.
- اتفاقية المنظمة الدولية بشأن تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية (FAL) عام 1965.

نظرا لأهمية المياه وتجنبا للنزاعات حولها، واعتبارا أنها في قلب التنمية المستدامة، فهي ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والطاقة وإنتاج الغذاء وسلامة النظم الإيكولوجية وبقاء الإنسان: فلقد اهتم المجتمع الدولي ممثلا في أجهزته الدولية بدءا من مبادئ هلسنكي،[1] بهذا الموضوع الحساس أصبح يحتفي بمناسبتين دوليتين تتعلقان بالمياه والصرف الصحي هما: اليوم العالمي للمياه 22 مارس من كل سنة واليوم العالمي لدورات المياه 19 نوفمبر من كل سنة. كما خص هذه الموضوع الأساسي في حياة الإنسان والطبيعة والحيوان بالعديد من

[1] Lakhdar Zelle. (2007). l'eau Pénurie ou incurie. Alger : Publication Universitaire Ben Aknoun.

المعاهدات والمواثيق. نصت ديباجة الأمم المتحدة على التزامها بأن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما (المادة 1/19/ب: "إنما التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

أما مجلس الأمن فقد اختص بسلطات واسعة لتدارك أي تهديد أو صراع محتمل سواء حول المياه أو غيرها حيث نصت المادة 39 من الميثاق: "يقرر المجلس ما إذا قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ويقدم في ذلك توصيات أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 42/41 تحفظ السلم والأمن الدولي".

ولإبعاد المياه عن دائرة الصراعات والنزاعات فلقد أولت الأمم المتحدة عناية تامة لهذا الموضوع حيت باشرت عدة أنشطة وقرارات منها:

- إعلان استوكهلم 1972 الذي أقر ضرورة حماية البيئة وإبرام عدة اتفاقيات من شأنها الحفاظ على البيئة ومجالاتها المختلفة، التوزيع العادل للمياه واستعمالها بطرق عادلة حسب اتفاقية نيويوك المادة 05 واتفاقية هلسنكي المادة 02.[1] وقف عمليات إلقاء المواد السامة والضارة التي تلوث المياه وتوثر سلبا على النظام الإيكولوجي المائي ومصادر الأسماك. جاء هذا الإعلان لحماية ووقاية مصادر المياه والأنهار الدولية حتى لا تكون هذه الأخيرة مكبا للمواد الضارة بثروة الأسماك.

وتأكيدا على أهمية المياه، نظرا للندرة التي عرفتها الموارد المائية في الكثير من الدول، خاصة المياه العذبة، فلقد أقامت الأمم المتحدة أول مؤتمر دولي في مدينة "ماردل بلانا" بالأرجنتين بتاريخ 25 مارس عام 1977 حضره 126 وفدا و54 منظمة ووكالة دولية و47 منظمة غير حكومية كمراقبين. ومما جاء في توصيات هذا المؤتمر الأول حول المياه:

[1] Sonnie, J. (1998). Le Paradigme Pospositiviste ou Révelation d'une méthode Spécifique dans l'application du Droit International de l'environnement,Revue Europeenne . 02(03).

- أن يقوم التعامل على أساس المساواة بين جميع الدول في حقوق السيادة والسلامة الإقليمية.
- مراعاة حقوق كل الدول عند استخدام وإدارة المياه المشتركة.
- حقوق الدول المشاركة على أساس منصف وعادل لتعزيز ودعم التضامن والتعاون الدوليين.
- تدعيم الجهود بإقرار القانون الدولي المتعلق بالمياه.

وفي يناير 1992 نظمت الأمم المتحدة المؤتمر الدولي للمياه في "دبلان" صدر عنه بيانا تضمن عددا من المبادئ التي تعني (*CWE*)في مجالي إدارة الموارد المائية المشتركة وتحفيز التعاون المائي الدولي بين الدول المتشاطئة في الأحواض المائية الدولية.

وعلى الرغم من عدم وجود قواعد منظمة لاستغلال المياه الجوفية المشتركة في القانون الدولي المعاصر إلا أن هناك اتجاهات نوجزها:

- نظرية التوزيع العادل التي تقوم على أساس أن المياه الجوفية تعد وحدة اقتصادية بغض النظر عن الحدود السياسية، لذا فإن الموارد المائية الجوفية الواحدة تعود إلى مجموعة من الدول المشتركة فيها لتحقيق مصلحة الجميع.
- نظرية الاستخدام العادل وضرورة تقدير المصلحة التي تعود على دولة ما مقابل الأضرار التي تعود على الدول الأخرى نتيجة استغلالها لمياه الطبقة الجوفية المشتركة.

وإذا كانت أغلب الصراعات والنزاعات الدولية والإقليمية منذ القدم هي صراعات حول الأرض لما تحويه من موارد جوفية سطحية، إضافة إلى تدخل القوى الاقتصادية العظمى: فإن تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لسنة 2018 يؤكد على أن تزايد الطلب على المياه سيتزايد بنسبة 01 من المائة سنويا نتيجة النمو السكاني والتنمية الاقتصادية وأنماط الاستهلاك المتغيرة. وسيزيد الطلب الصناعي والمنزلي على المياه بسرعة أكبر من الطلب الزراعي رغم أن الزراعة ستظل أكبر مستخدم للمياه بوجه عام، وسيكون الطلب

المتزايد على المياه في البلدان ذات الاقتصاديات النامية أو الناشئة. ومن المتوقع أن يتفاقم تدهور جودة المياه خلال العقود المقبلة مما سيزيد من الأخطار على صحة الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة.[1] وستظل التحديات التي يواجهها العالم حول المياه هي[2]:

- يفتقد 2.1 مليار فرد إلى خدمات مياه الشرب المأمونة.
- يفتقد 4.5 مليار فرد إلى خدمات المرافق الصحية.
- يعاني 01 من كل 10 في العالم من شح المياه ونسبة 90% من الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه.
- تعود نسبة 80% من مياه الصرف الصحي للنظام الإيكولوجي دون معالجتها أو إعادة استخدامها.
- لا يوجد إطار إداري تعاوني لثلثي أنهار العالم العابرة للحدود السياسية، في حين تستهلك الزراعة نسبة 70% من المخزون العالمي للمياه.
- أما نسبة 75% من المياه المستخدمة في الصناعة فتوجه لقطاع الطاقة.

ولإبعاد الدول عن النزاعات والصراعات المائية، وحفاظا على السلم والأمن الدوليين في العالم فقد نصت المادة 02 من ميثاق الأمم المتحدة على الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول سنة 1977: "لكل دولة الحق في أن تمارس بحرية السيادة الكاملة والدائمة بما في ذلك الامتلاك والاستخدام والتصرف في جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية". أما المادة 03 من نفس الميثاق فنصت على ما يلي: "لدى استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر، ينبغي على كل دولة، أن تتعامل مع غيرها على أساس نظام من المعلومات والتشاور المشترك بغية تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد من غير

[1] الأمم المتحدة.، تقرير الأمم المتحدة حول المياه، (2018 نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2018)، ص 15، تم تصفح الموقع في: 28 ماي 2021 *http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-water-day-2016*

[2] تقرير الأمم المتحدة حول المياه 2016. مرجع سابق.

أن يتسبب ذلك في إلحاق الضرر بأية مصالح مشروعة للآخرين، ينطبق على الأنهار والبحيرات الدولية المارة والمشتركة بين أكثر من دولة".[1]

لقد بات من الضروري بهدف تسوية نهائية ودائمة لأزمة المياه على المستوى العالمي وخاصة في بعض المناطق التي تعرف صراعات ونزاعات، وفي البلدان المتضررة من ندرة المياه وتناقصها، أن تسعى جميعها لإيجاد تعاون دولي وتطوير واستعمال وحماية المياه الدولية وتبادل المعلومات حول المياه بناءا على الاتفاقيات الدولية (*R.Marchario, 1990, p. 117*)، تعمل بتنسيق يحترم من خلاله جميع الأطراف ويتحمل مسؤولية كل مواطن عبر العالم وكل مجتمع محلي وكل دولة بغرض التجسيد الشامل من أجل تغيير مناهج الإنتاج والاستهلاك وتبني طرق جديدة للتنمية.

خاتمة:

تؤكد الأنشطة المتعددة الخاصة بالاتفاقيات الدولية والمعاهدات وأشكال التحكيم الدولي الخاص بالنزاع على المواد المائية على أنه يجب اعتماد الدبلوماسية بمختلف أبعادها وآلياتها كوسيلة لفض النزاعات على مختلف أنواعها وذلك من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. كما تؤكد الحالات الخاصة بتنظيم وتحكيم شؤون النزاعات حول الموارد المائية عبر العالم أنها أصبحت تعتمد في إدارتها على التطورات التقنية بتقديم حلول تكنولوجية متجددة وآنية شريطة ألا يشكل اللجوء إلى استخدام الطاقة بكمية كبيرة عائقا للتنمية المستدامة في الوقت الحاضر.

وقد أصبح من الضروري على المنتظم الدولي التعاون والتنسيق والتشاور بين الدول وتسهيل التبادلات بين صناع القرار والمبتكرين والمسيرين ورجال الصناعة والمكونين والباحثين

[1] أحمد بلقاسم، **القانون الدولي المعاصر المفهوم والمصادر** (الجزائر:دار هومة للنشر والتوزيع،2008) ص60.

والمستهلكين المعنيين لمواجهة مشاكل الندرة المائية جماعيا وتنسيق نشاطاتهم حيالها، ونشر وتبادل المعلومات بشفافية وهي ما تتطلبه السياسة المائية العالمية. فنقص الموارد واللامساواة في الحصول على المياه هو السبب في التوزيع غير العادل للموارد على قطاعات مختلفة، ما يؤثر بشكل واضح على التنمية والاستقرار وبالتالي ظهور الفقر والمجاعة والأوبئة. فالدبلوماسية المائية في العصر الحديث تتطلب تسيير المياه وتوزيعها بصورة عقلانية يحترم فيها حقوق كل طرف حتى لا تصبح المياه مصدرا للسلم والتعاون بين الدول. غير أنه ما لم تعالج هذه المشكلة العويصة والأزمة الخانقة في المجال المائي بالتدخل السريع والعاجل لأصحاب القرار السياسي، فسيبقى النقص في الحصول على هذا المورد الحيوي واستنفاذ الموارد المائية أحد العوامل الرئيسة التي ستؤدي إلى مزيد من الصراعات والنزاعات مستقبلا.